



تقرير الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

انضمت مصر لثماني اتفاقيات دولية أساسية لحقوق الإنسان، كما شاركت في جهود تطوير الآليات الدولية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بما فيها مجلس حقوق الإنسان الذي شغلت عضويته عدة مرات

يحتفل العالم في العاشر من ديسمبر من كل عام باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وهو اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨. ويعد هذا الإعلان الذي يؤكد على مبادئ وقيم الكرامة الإنسانية والحرية والمساواة وثيقة فارقة في تاريخ حقوق الإنسان، حيث كان له الدور الأساسي في صياغة وبلورة القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبهذه المناسبة تصدر الأمانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان هذا التقرير الذي يتناول الدور النشط لمصر في إطار المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، وأهم ملامح الإطار الدستوري لحماية حقوق الإنسان، كما يستعرض البنية المؤسسية لتعزيز احترام وحماية حقوق

الإنسان، ويوضح إطار التخطيط الاستراتيجي للدولة في مختلف موضوعات حقوق الإنسان، ويلقي الضوء كذلك على أبرز الجهود الوطنية لإعمال حقوق الإنسان في سياق مكافحة جائحة «كورونا».

أولاً: الدور النشط لمصر في إطار المنظومة الدولية لحقوق الإنسان

ساهمت مصر على مدار عقود طويلة في الجهود المبذولة على المستوى متعدد الأطراف لتطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث شاركت في صياغة الإعلان العالمي والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان، وساهمت بفاعلية في المشاورات والأعمال التحضيرية لصياغة الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. ولقد انضمت مصر لثماني اتفاقيات دولية أساسية لحقوق الإنسان، كما شاركت في جهود تطوير الآليات الدولية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بما فيها مجلس حقوق الإنسان الذي شغلت عضويته عدة مرات، وانتخب العديد من الخبراء المصريين في عضوية هيئات معاهدات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وعلى المستوى الإقليمي، انضمت مصر إلى عدد من الاتفاقيات في إطار المنظومتين العربية والإفريقية لحقوق الإنسان.

وتحرص مصر على تنفيذ التزاماتها الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان على خلفية التطور الملحوظ للنظامين الدولي والإقليمي لحماية حقوق الإنسان والتوسع الكبير لنطاقهما وإنشاء آليات رصد ومتابعة متعددة. كما تحرص مصر على تطوير مستوى تعاونها مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وذلك من خلال تقديم التقارير الوطنية الدورية إلى تلك الآليات في التوقيتات المحددة لذلك، ورصد ومتابعة وتقييم تنفيذ ما يصدر عنها من توصيات وذلك على نحو منتظم، إضافة إلى اهتمام مصر بالتفاعل مع شبكة الإجراءات الخاصة بمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وباللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والرد على كافة المراسلات الواردة إليها من تلك الآليات، وعلاوة على ذلك فقد قامت مصر مؤخراً بتقديم عدة تقارير دورية وطنية إلى عدد من اللجان التعاقدية



لحقوق الإنسان الإقليمية والدولية، ومن بينها اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب. كما تم وضع خطة زمنية للانتهاء من إعداد باقي التقارير الوطنية للآليات المعنية خلال العام القادم.

• وفي إطار تعاونها ودعمها لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد قبلت مصر ٨٧,٣٧٪ من التوصيات التي تلقتها في إطار

ال الجولة الثالثة لآلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة للمجلس. وفي ضوء حرصها على تنفيذ التوصيات المقدمة لها في إطار الآليات الدولية لحقوق الإنسان والتي تتسق مع التزاماتها الدولية والوطنية؛ فإنه يتم حاليًا بحث إمكانية تنفيذ منصة إلكترونية وطنية لمتابعة تنفيذ تلك التوصيات.

• وتجدر الإشارة إلى دور مصر الفعال والنشط في إطار العمل الدولي المشترك في مجال حقوق الإنسان، حيث تقوم بدور حيوي لبناء جسور التعاون بين مختلف المجموعات الإقليمية داخل الأمم المتحدة، وتعزيز التنسيق بينها، من خلال العمل بصورة بناءة مع جميع الأطراف على أساس من الحوار والتعاون، مع التأكيد على أهمية الالتزام بالموضوعية وعدم الانتقائية أو التسييس لدى تناول قضايا حقوق الإنسان على المستوى متعدد الأطراف. وفي هذا السياق تحرص مصر على التنسيق المستمر مع الدول العربية، والإفريقية، والإسلامية، ودول حركة عدم الانحياز بهدف تناول القضايا محل اهتمام الدول النامية على الأجندة الدولية لحقوق الإنسان، والتي من بينها مناهضة العنصرية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والحق في التنمية.

• كما تقدم مصر العديد من المبادرات المتنوعة في إطار الدبلوماسية متعددة الأطراف لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ففي مجال حقوق المرأة قادت مصر مع عدد من الدول مبادرة لطرح قرار أمام الجمعية العامة بشأن «تعزيز الاستجابة الوطنية والدولية السريعة لتأثير كوفيد-١٩ على النساء والفتيات»، وقد نجحت في حشد الدعم والتأييد في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتماد مشروع القرار في نهاية شهر أكتوبر ٢٠٢٠ وذلك بالإجماع وبموافق الآراء. ويلقي القرار الضوء على الاحتياجات الخاصة بالمرأة والفتاة أثناء الجائحة، ويتناول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية على حقوقهن خلال الجائحة، وي طرح رؤية عملية لكيفية تعزيز التعامل الوطني والدولي مع تلك التداعيات. كما يهدف القرار إلى تعزيز الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تخفيف تداعيات جائحة «كورونا» على النساء والفتيات، والتي تشمل القضاء على العنف ضدهن، وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية اللازمة لهن، والتمكين الاقتصادي لهن، والحرص على استمرار شمولهن في عمليات إعداد الخطط الوطنية والدولية لمواجهة الجائحة.

• وفي مجال حماية الأسرة، تقود مصر منذ عام ٢٠١٤ مبادرة عبر إقليمية في إطار مجلس حقوق الإنسان تتمثل في القرار بعنوان «حماية الأسرة»، ويهدف هذا القرار إلى التأكيد على أن الأسرة هي النواة الطبيعية والأساسية للمجتمع وتلعب دورًا هامًا في حماية وتعزيز حقوق الإنسان ومن ثم يجب على الدول توفير الحماية والدعم لمؤسسة الأسرة. وقد شهد القرار منذ طرحه لأول مرة تطورًا ملحوظًا من حيث الموضوعات التي تناولها، حيث شدد على إيلاء الاهتمام لحقوق جميع أفراد



وتجدر الإشارة إلى دور مصر
الفعال والنشط في إطار
العمل الدولي المشترك
في مجال حقوق الإنسان،
حيث تقوم بدور حيوي لبناء
جسور التعاون بين مختلف
المجموعات الإقليمية
داخل الأمم المتحدة، وتعزيز
التنسيق بينها

الأسرة ومسؤولياتهم، مع التأكيد على دور الأسرة في مكافحة الفقر والقضاء على الجوع، وكفالة حياة صحية لجميع أفرادها دون استثناء، وزيادة فرص التعليم، فضلاً عن مساهمتها في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات وضمان تمتع الأطفال بحقوقهم في بيئة أسرية سليمة، وكذا تعزيز تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان وحرياتهم الأساسية في إطار نهج متكامل وشامل للتنمية.

وفي إطار حرص مصر على الاهتمام بقضايا الشباب ووضعها على الأجندة الدولية لحقوق الإنسان، تساهم مصر منذ عام ٢٠١٦ في تسليط الضوء على دور الشباب في المجتمعات من خلال مشاركتها في طرح القرار الخاص بـ «الشباب وحقوق الإنسان» كل عامين بمجلس حقوق الإنسان، وذلك إيماناً منها بأن الشباب هم المحرك الأول والمُستفيد الرئيسي من مكتسبات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وما يتطلبه ذلك من توفير المناخ المواتي الذي يمكن الشباب من التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتجاوز ما يواجهونه من تحديات في هذا الشأن تتمثل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد شهدت النسخة الأخيرة من القرار عام ٢٠١٨ إشارة صريحة إلى المساهمات التي قدمها منتدى شباب العالم في نسخته الأولى والثانية اللتين عُقدتا في مدينة شرم الشيخ خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، باعتباره محفلاً دولياً لمناقشة القضايا العالمية من منظور الشباب، ويعد هذا القرار أول قرار أممي تتم فيه الإشارة إلى إسهامات منتدى شباب العالم الذي جاء بمبادرة مصرية خالصة كمنصة لدعم أفكار الشباب، وتوفير مساحة مناسبة وكافية لهم للتعبير عن آرائهم، وتبادل وجهات النظر بحرية ودون أية قيود، والتوصية بمبادرات لصانعي القرار.

وفي إطار الأولوية التي توليها الحكومة المصرية لجهود مكافحة الإرهاب ولحشد المجتمع الدولي وحته على اتخاذ موقف صارم في مواجهة الإرهاب وإبراز آثاره على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، فإنها قدمت، منذ عام ٢٠١٨ بالتعاون مع المكسيك، قراراً حول الإرهاب وحقوق الإنسان ويتم اعتماده بمجلس حقوق الإنسان بتوافق الآراء، ويدين القرار العمليات الإرهابية بجميع أشكالها وأثرها على التمتع بحقوق الإنسان، ويطالب بالوقف الفوري لكافة أشكال الدعم المقدمة للإرهاب ومن بينها توفير ملاذ آمن للإرهابيين ورعاية المنابر الإعلامية التي تبني خطاب الكراهية الذي يحرض على العنف والقتل والتدمير، كما يؤكد القرار تضامنه مع ضحايا العمليات الإرهابية وأسراهم، ويشدد على أهمية تعزيز وحماية حقوق الضحايا و تقديم الدعم والمساعدة اللازمة لهم ولأسراهم. واتصلاً بجهود مصر لحماية ورعاية حقوق ضحايا الإرهاب على الصعيد الدولي، فلقد كانت مصر ضمن الدول التي بادرت بإنشاء مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب بالأمم المتحدة في نيويورك، إلى جانب انضمامها للمجموعة المصغرة المعنية بصياغة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول «تعزيز التعاون الدولي لمساعدة ضحايا الإرهاب» الصادر في ٢٠١٩.

كما تعاونت مصر مع عدة دول من مختلف قارات العالم في تقديم قرار حول الحق في العمل في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وذلك منذ ٢٠١٥، ويتناول القرار مختلف جوانب مضمون الحق في العمل، وتأثير البيئة الدولية، ودور القطاع الخاص، وأهمية التدريب المهني والتعليمي، والحماية من التمييز والفصل التعسفي وغير القانوني من العمل، والتعاون الدولي وبناء القدرات، وحق المرأة في العمل وتمكينها ودعم حقوقها وضرورة معالجة العقبات التي تحول دون انخراط أكبر للمرأة في سوق العمل.

ثانيًا: الإطار الدستوري لحماية حقوق الإنسان

- يحقق الدستور المصري نقلة نوعية كبيرة على مستوى كفالة الحقوق والحريات الأساسية حيث يشتمل على كافة مبادئ حقوق الإنسان ويؤكد على أن النظام السياسي يقوم على احترام حقوق الإنسان، وترسيخ قيم المواطنة، والعدالة، والمساواة في الحقوق والواجبات دون أي تمييز؛ وأن التكافؤ في الفرص هو أساس بناء المجتمع. ويؤكد على أن التمييز جريمة يعاقب عليها القانون، ويحظر إدخال أية تعديلات على النصوص الدستورية المتعلقة بمبدأ المساواة ما لم يكن التعديل متعلقًا بالمزيد من الضمانات لهذا المبدأ. كما يؤكد الدستور على أن الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلًا ولا انتقاصًا، ولا يجوز لأي قانون تقييدها بما يمس أصلها وجوهرها.
- ولما كانت السلطة القضائية هي وسيلة الانتصاف الأساسية لضمان الإنفاذ الفعلي لكافة مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية؛ فقد كفل الدستور استقلالها. ويصون الدستور هذه المبادئ أيضًا بتوفير الحماية القضائية لها عن طريق المحكمة الدستورية العليا المختصة بالنظر في دستورية القوانين. كما ينص على أن القوانين المنظمة لكفالة التمتع بالحقوق والحريات الواردة فيه تعد من ضمن القوانين المكملة له، ومن ثمَّ يُشترط لصدورها موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب.
- ويتخذ الدستور منحى أكثر تقدمًا في مجال ضمان الوفاء بالالتزامات الدولية لمصر في مجال حقوق الإنسان، فيقرر -لأول مرة- في المادة (٩٣) منه وضعًا خاصًا للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وذلك بالنص على أنه: «تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها»، فيجعل التزام الدولة باحترام تلك الاتفاقيات التزامًا دستوريًا، مما يسبغ على الحقوق والحريات الأساسية الواردة بها الحماية المقررة للقاعدة الدستورية. وبموجب هذا النص الدستوري تلتزم السلطة التشريعية -أيضًا- بعدم سن أي تشريع يناقض التزامات الدولة المقررة بموجب هذه الاتفاقيات.
- وتزخر البنية التشريعية بالعديد من الضمانات اللازمة لتعزيز واحترام حقوق الإنسان، ولقد قطعت مصر شوطًا في سبيل تعزيز الاتساق بين القوانين الوطنية من جانب، والمبادئ والضمانات الواردة في الدستور والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان المنضمة لها مصر من جانب آخر. كما يتم بذل جهود مستمرة للبناء على هذا الزخم التشريعي، سواء من خلال إدخال تعديلات على بعض التشريعات القائمة أو استحداث تشريعات جديدة.

ثالثًا: البنية المؤسسية لتعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان

- تمتلك مصر بنية مؤسسية متنوعة في مكوناتها لتعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان. ولقد جاء إنشاء اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان في نهاية عام ٢٠١٨ ليشكل إضافة هامة في هذا الشأن وليعكس وجود إرادة سياسية أكيدة لتفعيل الإطارين الدستوري والتشريعي لحماية الحقوق والحريات العامة في مصر ولتعزيز تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية لمصر في مجال حقوق الإنسان. ولقد بدأت اللجنة



تقديم قرار حول **الحق في العمل**
في مجلس حقوق الإنسان للأمم
المتحدة وذلك منذ ٢٠١٥



«إستراتيجية التنمية
المستدامة: رؤية مصر
٢٠٣٠» التي تركز على
إعمال الحقوق الأساسية
للإنسان



العليا في ممارسة مهام عملها خلال عام ٢٠٢٠، وهي تختص بإعداد الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، واقتراح التدابير والإجراءات التشريعية اللازمة ذات الصلة بتعزيز حقوق الإنسان، وإعداد التقارير الوطنية المقدمة إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الآليات، وإعداد الردود الرسمية على المراسلات الواردة من تلك الآليات، ووضع خطة عمل لبناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان. وتضطلع اللجنة العليا بهذه الاختصاصات بالتعاون والتنسيق مع الوحدات والإدارات المختصة بحقوق الإنسان التي تم إنشاؤها في كافة الوزارات والمحافظات والجهات ذات الصلة.

- وتسعى اللجنة العليا خلال ممارسة اختصاصاتها المختلفة إلى تعزيز التواصل والتشاور مع المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجتمع المدني بمفهومه الشامل باعتبار أن ذلك يعد ضروريًا لتحقيق التكامل بين كافة الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة العليا قد اضطلعت خلال العام الجاري بمهمة الدراسة المدققة لكافة الملاحظات والتوصيات المتضمنة في التقرير السنوي الأخير للمجلس القومي لحقوق الإنسان، والتنسيق مع كافة الجهات الرسمية المعنية بهدف التعقيب على ما ورد به من ملاحظات وتوصيات.
- وفي عام ٢٠١٧ أنشأت النيابة العامة - وهي جهة قضائية مستقلة - إدارة عامة لحقوق الإنسان تختص بتلقي الشكاوى، والبلاغات، والتقارير المتعلقة بحقوق الإنسان، ومتابعة تطبيق القواعد المقررة في الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر فيما يدخل في اختصاصات النيابة العامة، فضلًا عن تلقيها تقارير التفتيش الدوري والمفاجئ على السجون وأماكن الاحتجاز الأخرى الواردة من النيابة، ودراستها وإبداء الملاحظات عليها بشأن مدى تطبيق قواعد معاملة السجناء.
- وفي عام ٢٠١٨ أنشأت هيئة القضاء العسكري فرعًا لحقوق الإنسان بإدارة المدعي العام العسكري يختص بكافة الموضوعات والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والواردة بقرار إنشائه و تدخل في اختصاص القضاء العسكري.
- كما تضم البنية المؤسسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان كلاً من المجلس القومي لحقوق الإنسان، باعتباره المؤسسة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة. وينص الدستور على استقلالية هذه المجالس وعلى دورها في إبلاغ السلطات العامة عن أي انتهاك يتعلق بمجال عملها، كما ينص على أخذ رأيها في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بها.
- كما يوجد بمجلس النواب لجنة لحقوق الإنسان تتولى دراسة وإبداء الرأي في مشروعات القوانين في مجال الحقوق والحريات، والمواثيق الدولية المتصلة بحقوق الإنسان، وتقارير المجلس القومي لحقوق الإنسان،

والجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في تقارير المجالس القومية والهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، والشكاوى التي تقدم من المواطنين والهيئات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتقوم كذلك بزيارة السجون.

رابعًا: التخطيط الإستراتيجي في مجال حقوق الإنسان

- يتم حاليًا إعداد أول إستراتيجية وطنية متكاملة لحقوق الإنسان في مصر. وتمثل المبادرة بإعداد هذه الإستراتيجية ترجمة لقناعة وطنية ذاتية بضرورة اعتماد مقاربة شاملة وجديّة لتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي مقاربة تتسم بوضوح الرؤية والتوجه الإستراتيجي في التخطيط، وتعد الإستراتيجية بمثابة خريطة طريق وطنية طموحة في مجال حقوق الإنسان من خلال تعزيز احترام وحماية كافة الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، المتضمنة في الدستور والاتفاقيات الدولية والإقليمية المنضمة إليها مصر، وذلك في إطار من المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص وإعمال سيادة القانون.
- وتجدر الإشارة إلى «إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠» التي تركز على إعمال الحقوق الأساسية للإنسان باعتباره محور العملية التنموية، وتسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة من خلال بناء مجتمع عادل يتميز بالمساواة والتوزيع العادل لفوائد التنمية وتحقيق أعلى درجات الاندماج المجتمعي لكافة الفئات وتعزيز مبادئ الحوكمة. وتؤكد هذه الرؤية التنموية على أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب احترام مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون.
- كما تبنت الحكومة عدة إستراتيجيات وخطط وطنية تتناول قضايا وموضوعات متنوعة لحقوق الإنسان، وتتضمن العديد من الأهداف والتدابير التنفيذية اللازمة لتحقيقها (سواء تشريعية أو تنفيذية أو مؤسسية) وفق أطر زمنية ومؤشرات أداء محددة، وذلك بهدف إعطاء قوة الدفع اللازمة للنهوض بحقوق الإنسان، ومن ضمنها: «الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠»، و«الإستراتيجية القومية لمناهضة ختان الإناث ٢٠١٦-٢٠٢٠»، و«الإستراتيجية القومية للحد من الزواج المبكر ٢٠١٥-٢٠٢٠»، و«الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ٢٠١٥-٢٠٢٠»، و«الإستراتيجية القومية للسكان ٢٠١٥-٢٠٣٠»، و«الإستراتيجية القومية للصحة الإنجابية ٢٠١٥-٢٠٢٠»، و«الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية ٢٠١٦-٢٠٢٠»، و«إستراتيجية مكافحة الاتجار بالبشر ٢٠١٦-٢٠٢١»، و«إستراتيجية تأهيل ورعاية وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٣٠»، و«الإستراتيجية الوطنية للطفولة والأمومة ٢٠١٨-٢٠٣٠»، و«إستراتيجية مواجهة التطرف والفكر التكفيري بالجامعات المصرية ٢٠١٩-٢٠٢٣»، و«الخطة الإستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي ٢٠١٤-٢٠٣٠»، و«إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٣٠»، و«الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠»، و«الخطة الإستراتيجية للتوسع في محطات تحلية مياه البحر لتوفير احتياجات مياه الشرب ٢٠٢٠-٢٠٢٥».



رفع قيمة موازنة برامج
التحويلات النقدية من
١٨,٥ مليار جنيه إلى
١٩,٣ مليار جنيه



تخصيص ١٢ مستشفى
مجهزة للعزل موزعة على
كافة محافظات الجمهورية

خامسًا: أبرز الجهود الوطنية لإعمال حقوق الإنسان في سياق مكافحة جائحة «كورونا»

- فرض عام ٢٠٢٠ تحديات استثنائية على العالم بأسره على خلفية جائحة «كورونا» التي كانت لها تداعيات مباشرة على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، ولقد اتخذت الدولة حزمة واسعة من الإجراءات للتعامل مع تلك التداعيات والحد منها كما هو موضح أدناه، وقامت الحكومة بتخصيص ١٠٠ مليار جنيه لمواجهة الأزمة.

١. الحق في الصحة:

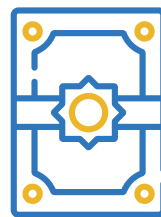
- تركزت جهود الحكومة خلال المرحلة الأولى (قبل الإعلان عن ظهور أي إصابات في مصر) على التوسع في حملات التوعية بسبل الوقاية من الفيروس والممارسات المجتمعية السليمة، فضلًا عن إجراء اختبارات للعائدين من الدول المصابة .
- وخلال المرحلة الثانية (بداية ظهور الإصابات في مصر) تضمنت الإجراءات الصحية الوقائية تعليق الدراسة بالمدارس والجامعات، وتعليق حركة الطيران، وغلق أماكن التجمعات العامة، وفرض الحظر الجزئي.
- وخلال المرحلة الثالثة (تزايد أعداد الإصابات) اتخذت وزارة الصحة عدة إجراءات للتعامل مع الأزمة من خلال تخصيص ١٢ مستشفى مجهزة للعزل موزعة على كافة محافظات الجمهورية، وتجهيز ٢٧ مستشفى جامعي للعزل، فضلًا عن تخصيص مستشفيات الحميات ومستشفيات الصدر لفحص وتحويل الحالات المشتبه فيها، وتجهيز المدن الجامعية كمناطق طبية لعزل الحالات البسيطة على مراحل.
- تم اتخاذ مجموعة من المبادرات لدعم الصحة الرقمية في مواجهة الجائحة، منها إطلاق تطبيق «صحة مصر» الذي يتضمن إرشادات توعوية وخدمة تفاعلية للإبلاغ عن الحالات المشتبه في إصابتها بالفيروس، واستحداث منصات إلكترونية متنوعة لخدمات الحجز والكشف وتسليم الأدوية بالمنازل وتقديم الاستشارات والإرشادات الطبية والصحية عن بعد.
- تم دعم الأطباء وجميع العاملين في القطاع الطبي عن طريق رفع مكافأة أطباء الامتياز في المستشفيات، وصرف مكافآت تشجيعية للأطباء والعاملين في منافذ الحجر الصحي ومستشفيات العزل والمعامل المركزية وفروعها وهيئة الإسعاف.
- تمت إتاحة جميع الخدمات الصحية والطبية للاجئين على قدم المساواة مع المواطنين ضمن الجهود الوطنية لمواجهة الوباء.

٢. في مجال الحماية الاجتماعية:

- اهتمت الحكومة بتوجيه الدعم للفئات الأكثر فقرًا وللعمالة غير المنتظمة للحد من تداعيات الجائحة على تلك الفئات.



إضافة ١٠٠ ألف أسرة
جديدة لبرنامج «تكافل
وكرامة» من المتضررين
من جائحة «كورونا»



قدمت الحكومة منحًا
للعمالة غير المنتظمة
بقيمة ٥٠٠ جنيه شهريًا

- تم رفع قيمة موازنة برامج التحويلات النقدية من ١٨,٥ مليار جنيه إلى ١٩,٣ مليار جنيه.
- تمت إضافة ١٠ ألف أسرة جديدة لبرنامج «تكافل وكرامة» من المتضررين من جائحة «كورونا».
- قدمت الحكومة - بناءً على تكليف من رئيس الجمهورية - منحًا للعمالة غير المنتظمة بقيمة ٥٠٠ جنيه شهريًا على خلفية الأزمة ويستفيد منها ١,٥ مليون عامل . وتجدر الإشارة إلى صدور تكليف رئاسي بإنشاء صندوق لدعم العمالة غير المنتظمة ضد المخاطر المختلفة يهدف إلى صرف منحة لهم خلال فترة انقطاع الدخل «إعانة لتعويض الدخل» نتيجة لظروف اقتصادية طارئة أو أوبئة، ومعالجة قصور عدم تغطية العمالة غير المنتظمة وصغار أصحاب الأعمال بتأمين البطالة، كما يستهدف الصندوق الذين لم ينطبق عليهم قواعد استحقاق برامج «تكافل وكرامة» وتتوافر لدى وزارة التضامن الاجتماعي بيانات تفصيلية عنهم. وعلاوة على ذلك فقد أنشئت لجنة وزارية لحماية ورعاية العمالة غير المنتظمة وحصرهم تمهيدًا لإقرار معاش وتأمين اجتماعي وصحي لهم، ووضع رؤية مكتملة لإدماج هذه العمالة في القطاع الرسمي من الاقتصاد.
- قام صندوق إعانات الطوارئ للعمال بصرف أجور العمال الذين توقفت أجورهم تأثرًا بالجائحة، وعلى الأخص قطاع السياحة باعتباره القطاع الأكثر تضررًا.

٣. رعاية المسجونين والمحتجزين

- تم تعليق الزيارات بجميع السجون بتاريخ ١٠ مارس ٢٠٢٠ بشكل مؤقت حفاظًا على الصحة العامة للنزلاء وأسرههم، مع استمرار السماح بتبادل الخطابات مع الأهالي، والسماح بالاتصال التليفوني وفقًا للضوابط والإجراءات.
- اتخذت وزارة الداخلية عددًا من الإجراءات لمكافحة انتشار فيروس «كورونا» المستجد بين النزلاء والعاملين بالسجون من ضمنها إجراء تعقيم يومي لجميع المنشآت الشرطية وعنابر وغرف إقامة المسجونين وأماكن الاحتجاز، وتوفير أجهزة مسح حراري لجميع السجون وأماكن الاحتجاز للكشف على جميع العاملين بها والمتتردين عليها، وتعيين أطباء لفحصهم للتأكد من عدم وجود حالات مرضية بينهم، وتوقيع الكشف الطبي على النزلاء الجدد بكل سجن للتأكد من خلوهم من الأمراض التي قد تؤثر سلبًا على الصحة العامة للنزلاء، وإجراء مسح عشوائي للمسجونين، وتخصيص غرف لعزل الحالات التي يشتبه في إصابتها بأية أعراض للمرض، وتحويل أية حالة اشتباه بالإصابة إلى مستشفى الحميات الكائنة بالنطاق الجغرافي لكل سجن لتوقيع الكشف الطبي اللازم وتشخيصها.
- تمت إعادة استئناف الزيارات بجميع السجون العمومية والليمانات بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠٢٠، مع مراعاة الإجراءات الوقائية والاحترازية والصحية على النحو التالي:
 ١. تحديد مواعيد لزيارات جميع نزلاء السجون وفقًا للترتيب الأبجدي لأسمائهم والسعة الاستيعابية لقاعات الزيارات بالسجون وتحقيق المسافة الآمنة بين النزلاء وذويهم.
 ٢. تجهيز قاعات الزيارات بشكل مناسب لاستقبال ذوي النزلاء وتطهيرها وتعقيمها قبل بدء الزيارات، كما تم وضع آلية لإعادة التطهير والتعقيم عند كل زيارة، وتجهيز جميع القاعات بحاجز سلكي لتحقيق المسافات الآمنة بين النزلاء والزائرين.

٣. الإعلان عن أرقام (١١٨) هاتفًا محمولًا خاصة بالسجون على موقع وزارة الداخلية بشبكة الإنترنت وتخصيصها للاستعلام عن مواعيد الزيارة بمعرفة أهل النزلاء، على أن يتضمن الاتصال التليفوني بيانات المتصل واسم النزير ودرجة قرابته.

٤. الإعلان عن عدد (٢) هاتف أرضي بقطاع السجون على مدار ٢٤ ساعة لتلقي أية شكاوى أو استفسارات بشأن الزيارات من أهل النزلاء.

٥. تشغيل تطبيق إلكتروني على موقع وزارة الداخلية بشبكة الإنترنت يُتاح من خلاله تلقي طلبات الزيارة من أهل النزلاء، وإعلانهم بموعدها.

٦. تركيب بوابات تعقيم ذاتي بمدخل مناطق السجون حرصًا على سلامة النزلاء.

٧. توفير كمادات للزائرين بكافيتريات الانتظار المخصصة لهم.

• على خلفية جائحة «كورونا»، تضمنت التدابير التي اتخذتها النيابة العامة تفعيل بدائل الحبس الاحتياطي المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية، كما اتخذت مجموعة من التدابير الاحترازية في إطار حماية أطراف الدعوى الجنائية وتتمثل في إنشاء آلية إلكترونية للنظر في أمر تجديد حبس المتهمين عن طريق تواصل عضو النيابة بالمتهم المحبوس احتياطيًا بواسطة الفيديو كونفرانس (videoconference) وإصدار القرار في الأمر عقب الاستماع إلى أقواله، وهو ما يحد من نقل المساجين ويقلل تجمعهم. وبالتوازي مع ذلك تم البدء في تنفيذ مشروع النظر عن بعد في أوامر الحبس الاحتياطي الذي يتيح للقاضي الاتصال مباشرة بالمتهم المحبوس احتياطيًا بحضور محاميه، عبر دائرة تليفزيونية مغلقة ومؤمنة، بما يمكن المتهم من إبداء كل أوجه دفاعه عند النظر في أمر إخلاء سبيله أو استمرار حبسه، دون الانتقال إلى المحكمة.

• تم حصر النزلاء من ذوي الأمراض المزمنة، وكبار السن، والمحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة (سنة فأقل) واتخاذ إجراءات الإفراج المبكر عنهم سواء من خلال منحهم عفوًا رئاسيًا عن باقي مدة العقوبة أو الإفراج الشرطي عنهم، وذلك لعدد ٢٧٠٩١ محكومًا عليه خلال الفترة من مارس إلى منتصف نوفمبر ٢٠٢٠.

٨. الحق في التعليم

• اتخذت وزارة التربية والتعليم عدة إجراءات للتعامل مع الأزمة، كتطبيق أنماط التعليم عن بعد في المدارس ومؤسسات التعليم العالي، وإتاحة الدخول الإلكتروني على منصات التعليم لطلاب المرحلة الثانوية، وتوفير أنشطة التعلم عن بعد لطلاب التعليم الفني من خلال القنوات التعليمية وقناة التعليم الفني على اليوتيوب، وإتاحة موقع إلكتروني للتواصل بين طلاب مدارس التكنولوجيا التطبيقية والمعلمين خلال فترة تعليق الدراسة.

٩. في مجال حقوق المرأة

• إن الإجراءات الداعمة لاحتياجات المرأة والتي اتخذتها مصر لمواجهة فيروس «كورونا» المستجد؛ تعكس اهتمامًا كبيرًا من الحكومة نحو توفير سبل الدعم الممكنة لتعزيز تمكين المرأة المصرية، وذلك حيث تبنت الحكومة سياسات استجابة سريعة لوضع المرأة فاتخذت حتى أغسطس ٢٠٢٠ نحو ١٠٦ من السياسات والقرارات والإجراءات التي تراعي احتياجات المرأة في ظل هذه الجائحة، وقد أخذت هذه الإجراءات والسياسات في اعتبارها فئات المرأة المختلفة مثل النساء ذوات الإعاقة والمسنات والحوامل. وتعتبر مصر هي الدولة الأولى على مستوى العالم التي تصدر آلية لرصد السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدولة للاستجابة لاحتياجات المرأة خلال تفشي الجائحة من خلال المجلس القومي للمرأة.